فصل واختلفوا في تعيين ما يقرأ فقال مالك والشافعي واحمد
في المشهور عنه بتعيين قراءة الفاتحة وقال ابو حنيفة يصح بغيرها
مما تيسر واختلفوا في البسملة فقال الشافعي واحمد هي آية من الفاتحة
تجب قراءتها معها وقال ابو حنيفة ليست من الفاتحة فلا تجب ومذهب
الشافعي الجهر بها وقال ابو حنيفة واحمد الاسرار وقال مالك المستحب تركها
والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي ليلا بالتخيير وقال النخعي الجهر
بها بدعة فصل واختلفوا فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن
فقال ابو حنيفة ومالك يقوم بقدر الفاتحة وقال الشافعي واحمد
يسبح قدرها ولو قرأ بالفارسية لم يجزه ذلك وقال ابو حنيفة ان شاء
قرأ بالعربية وان شاء بالفارسية وقال ابو يوسف ومحمد ان كان لا يحسن
الفاتحة بالعربية لم يجز بغير العربية وان كان لا يحسنها قرأ بما
اجزأته ولو قرأ في صلاته من المصحف فقال ابو حنيفة
وقال الشافعي يجوز وعن احمد روايتان احدهما كذ
والاخرى يجوز في النافلة دون الفريضة وهو مذه
واختلفوا في التأمين بعد الفاتحة فالمشهور عن
سواء الامام والمأموم وقال مالك يجهر به المأمو
وقال الشافعي يجهر به الامام وفي المأموم قو
وهو القديم المختار وقال احمد يجهر به الامام والمأموم فصل
واتفقوا على [illegible]
من الرباعيات والمغرب وهل يسن ذلك في بقية الركعات
في احد الوجهين وللشافعي قولان اظهرهما انه لا يسن وهو القديم والمختار

١٧

واتفقوا على ان الجهر فيما يجهر به والاخفات فيما يخافت به سنة وانه اذا
ترك الجهر فيما يخافت به والاخفات فيما يجهر به لا تبطل صلاته لكنه
تارك للسنة الا فما حكي عن بعض اصحاب مالك انه ان تعمد بطلت
صلاته واختلفوا في المنفرد هل يستحب له الجهر في موضع الجهر فقال مالك والشا
يستحب والمشهور عن احمد لا يستحب وقال ابو حنيفة هو بالخيار ان شاء
جهر واسمع نفسه وان شاء رفع صوته وان شاء خافت فصل واجمعوا
على ان الركوع والسجود فرضان في الصلاة وان الانحناء حتى يبلغ كفاه
ركبتيه مشروع فيه وانه يسن له التكبير الا ما حكي عن سعيد بن جبير
وعمر بن عبد العزيز انهما قالا لا يكبر الا عند الافتتاح واختلفوا في الطمأنينة
الركوع والسجود فقال ابو حنيفة لا تجب بل هي سنة وقال مالك
انعي واحمد هي فرض كالركوع والسجود واجمعوا على انه اذا ركع فالسنة
ه على ركبتيه وحكي عن ابن مسعود انه يطبقهما ويجعلهما بين
سبح في الركوع سنة وقال احمد هو واجب في الركوع
دة وكذلك التسبيع والدعاء بين السجدتين لان
لا تبطل والسنة ان يسبح ثلاثا بالاتفاق وعن الثوري
البتة ممن المأموم من التسبيح خلفه ثلاثا فصل
لا عند الشافعي واجب عند الشافعي واحمد وعلى المشهور
المعول عليه من مذهب مالك وقال ابو حنيفة لا يجب بل يجزيه ان يخط
شيء بعد اما الامام والمأموم او منفرد عند الشافعي وقال ثلاثة لا يج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)